OU فبراير/شباط OMMO

رقم الوثيقة: MDE 15/014/2002 - بيان صحفي رقم PS

إسرائيل/ الأراضي المحتلة/ السلطة الفلسطينية:
حقوق الإنسان يجب أن تكون جزءاً أساسياً من عملية السلام

عقب المبادرة السلمية التي أطلقتها المملكة العربية السعودية، والمناقشات التي يجريها مجلس الأمن هذا الأسبوع، جددت منظمة العفو الدولية دعوتها لجعل حقوق الإنسان جزءاً لا يتجزأ من أي عملية سلمية.
"وإذا أُريد لهذه المبادرة السلمية أن يحالفها النجاح، فإنها ينبغي ألا تكرر أخطاء الماضي. إذ إن أحد أسباب فشل اتفاقية أوسلو للعام NVVP يتمثل في أن حقوق الإنسان لم تكن في صلب تلك الاتفاقية."
وحثت منظمة العفو الدولية جميع المشاركين في العملية السلمية، بمن فيهم جميع الإسرائيليين والفلسطينيين على تضمين حقوق الإنسان في أي معاهدة سلمية مقبلة. إن الحقوق الإنسانية لشخص ما لا يمكن أن تقوم على أنقاض الحقوق الإنسانية لشخص آخر.
وطلبت المنظمة تحديداً أن تتضمن كل مبادرة سلمية توصية باتخاذ تدابير محددة لضمان حقوق الإنسان للجميع، ومنها الحق في الحياة والسلامة الجسدية والعقلية وعدم التعرض للاعتقال التعسفي وحرية التنقل.
وقد أدت الانتفاضة والتدابير الإسرائيلية الرامية لقمعها إلى نشوء حالة أصبحت فيها انتهاكات حقوق الإنسان مستحكمة ومتصاعدة بشكل مستمر. "وعندما يتم إنكار حقوق الإنسان بصورة اعتيادية ومتكررة، فإن ذلك لن يفضي إلا إلى مزيد من العنف. ولا يمكن أن يتحقق الأمن من دون مراعاة حقوق الإنسان، وقد آن الأوان لأن يضمن المجتمع الدولي ألا يقع مزيد من التدهور في هذا المجال."
"وفي دورة العنف المتصاعد والاستخفاف بحقوق الإنسان، يتعين على المجتمع الدولي أن يتعهد بإرسال مراقبين للمساعدة على حماية حقوق الجميع. فوجود مراقبين محترفين محايدين لضمان امتثال جميع الأطراف للقانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان، من شأنه أن يساعد على حلحلة الأوضاع التي تتسم بالشلل الناجم عن اليأس وانتهاكات حقوق الإنسان."
وشددت المنظمة على أن المجتمع الدولي يجب أن يشارك في هذه العملية مشاركة كاملة، وأن يقدم دعمه الكامل لإرسال مراقبين دوليين إلى المنطقة. ويجب أن يتمتع هؤلاء المراقبون بصلاحيات قوية وعلنية في مجال حقوق الإنسان. ويُعتبر ذلك أحد التدابير التي ترمي إلى بناء الثقة والتي يستطيع مجلس الأمن أن يتخذها الآن. كما أن من شأنه أن يمهّد الطريق إلى وضع التدابير اللازمة لحماية حقوق الإنسان للفلسطينيين والإسرائيليين على حد سواء.
خلفية

- ظل مئات الفلسطينيين الذين لا علاقة لهم بأي هجوم مسلح يتعرضون للقتل والإصابة بجروح. وتنفذ "قوات الدفاع الإسرائيلية" علناً عمليات إعدام خارج نطاق القضاء. وقُتل عشرات من المدنيين الإسرائيليين على أيدي الجماعات الفلسطينية المسلحة.
- يقاسي جميع الفلسطينيين في الأراضي المحتلة عقوبات جماعية بسبب أعمال الجماعات المسلحة. كما أن أكثر من NMM نقطة تفتيش، يقيمها الجيش الإسرائيلي، وتمنع الوصول إلى القرى والمدن في شتى أنحاء الضفة الغربية وقطاع غزة، قد حرمت الفلسطينيين في الأراضي المحتلة من حرية التنقل، وأدت إلى تدمير تعليم الأطفال وإفقار البالغين الذين وصلت نسبة البطالة في صفوفهم الآن إلى RM% في العديد من المناطق.
- وأسفرت عمليات هدم منازل الفلسطينيين إلى تشريد مئات العائلات، التي تضم آلاف الأطفال. "وقد علقت منظمة العفو الدولية على ذلك بالقول "إن عمليات الهدم هذه غير مبرَّرة بضرورة عسكرية. وقد تم هدم ما يربو على RMM منـزل في قطاع غزة وحده منذ اندلاع الانتفاضة."
- وعلى مدى الشهر المنصرم، وقع أكثر من ORM من جنود الاحتياط في الجيش الإسرائيلي بياناً قالوا فيه إنهم "لن يشاركوا بعد اليوم في طرد وتجويع وإذلال" شعب بأسره. وجهر جنود في الجيش الإسرائيلي، من العاملين والاحتياط، بآرائهم ضد قتل الفلسطينيين ومضايقتهم وضد قواعد الاشتباك التي تأمر الجنود بقتل الفلسطينيين عندما لا تكون حياتهم معرضة للخطر.

وقد جرت المناقشات العامة في مجلس الأمن بعد مرور أسبوع على البيان الذي أصدره الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان، وحث فيه على اتخاذ خطوات عاجلة وإطلاق أفكار جديدة، وأعرب عن مخاوفه من أن "اليأس وفقدان الأمل" بين الفلسطينيين والإسرائيليين على السواء يمكن أن "يؤديا إلى مزيد من التدابير المتطرفة التي تجرُّ على المنطقة عواقب مأساوية". وحذر الأمين العام المجتم? الدولي من أنه "يقترب من حافة الهاوية".